

معوقات الفقه المهجري الأقلي



الأول

الجزء

المحددات المنهجية لكل فقه مهجر (أقلي) مستقبلي

يتوخى أن يكون أصيلاً ومسايراً ومنتجاً

تمهيد

لم يكن لمدماك التجربة التاريخية للمسلمين في ديار المهاجر الأوروبية قديماً والأمريكية حديثاً ولا لمحاولاتهم المتكررة من أجل الانغراس في تربة هذه المهاجر، غير المضيافة نحوهم في كثير من الأحيان، ليترك من أثر بارز كمعلم يُستضاء بقيس منه، لإتارة الطريق أمام الوافدين الجدد، أو يعمل على حث الذاكرة الفردية والجماعية للوطنيين الأصليين المتحولين إلى الإسلام، ليستشعروا معاً بعمق حالتهم الوجودية المفارقة، التي لم تفتأ تتعرض للهجوم، بسبب وبغير سبب، فقط لكونهم مخالفين في الاعتقاد.

ولعل ما يحز في النفس، هو أن الكثير من تجارب المهجرين، لم يدونها أحد، بالرغم من إلحاح الواقع والمحيط، كشاهدي عدل على ممارسات تواصلية بإيجابيات تثلج الصدر وتحض على المزيد، وسلبيات يؤخذ لها ألف حساب كي لا تتكرر في الجيل التالي، ولو من باب وقع الحافر على الحافر، إلى درجة أن كل جيل مهاجر جديد، أو أقلية مقيمة قديمة، يظهران وكأنهما لا يزيدان على أن يعيدا اكتشاف النار أو العجلة، دون الاستفادة من تجارب من سبقوهم.

والسبب الرئيس، فقدان المؤسسات العالمية الموجهة والمؤطرة والمتفتحة على محيطها.

فإن أضفنا إلى هذا القصور الذاتي، عامل الحرب المعلنة التي ظلت بعض الطوائف المسيحية قديماً وحديثاً تشنها عليهم وعلى دينهم لقرون، والتي لم تكن ترى فيهم، وإلى وقت قريب، سوى الأعداء الألداء الذين يجب العمل بكل السبل على اجتثاثهم من الساحة، ما دامت عقائدهم الصلبة تناقض عقائدهم الأساسية، مثل الصلب، والفداء، والأسرار.. إلخ. التي ينفياها القرآن جملة وتفصيلاً.

وكان الأثر المباشر لمثل هذه الوضعية الشاذة، اضطهاد معلن ومكشّر عن أنيابه، لا يكتفي فقط بالتعريض أو التلميح في التجريح، وإنما يلجأ إلى التهجم المباشر بعنف ظاهر وأمام الملأ.

وهي ممارسة تولد عنها توجس دائم من طرف هذه الأقليات، حال بينهم وبين إمكان تنامي حدّي الوعي والممارسة، وما يصاحبهما عادة من تراكم معرفي ولحمة انتماء وتشبث بهويّة، كرسيد ومخزون لمرجعية تاريخية للجماعة ضمن محيطها، حال ما حصل لليهود مثلاً في بعض مراحل شتاتهم، حيث تمكنوا من بناء مثل هذا الرصيد بنجاحات وإخفاقات متفاوتة، بحسب ظرف المكان والزمان والفرص التي أتاحت لهم، أو التي استطاعوا خلقها بفضل تكافلهم ووعيهم القبلي، وبحكم التجربة التاريخية الطويلة التي امتدت لقرابة الألفي عام.

هذا، مع الأخذ في الحسبان، أن الجماعة المسلمة، جماعة متفتحة في المطلق على محيطها وفي تواصل دائم معه، ولا يمكن أن تعيش في غيتو بمعزل عنه، حتى ولو فرضت عليها العزلة قهراً، لأن ما يجمعها مع محيطها، من جهة الدم، والعرق، والمصاهرة، والأرومة، واللغة... أكثر مما يفرق بينهما، اللهم ما كان من العقيدة، التي تؤمن بحق الخلاف والاختلاف، كصمام أمان اجتماعي، لا يفسد قط للود قضية، والذي تحكمه في الإسلام آيات محكمات من شاكلة:

"لكم دينكم ولي دين"،

و "لا إكراه في الدين"

فليس من الصعب إذن، الوقوف على أسباب إخفاق المسلمين في إثبات مثل هذه الهوية الجماعية في مهاجرهم للحثثيات التي فصلنا القول فيها في أحد مؤلفاتنا¹.

فالوعي بأولوية قيام صرح الجماعة كهوية ومؤسسة، ليس بالأمر البديهي ضمن تراتبية الأولويات، في جو مجتمعي مشحون بالضغينة وعدم التسامح، ومُفتقد لأبسط شروط قواعد تدبير الاختلاف كجدل مفتوح على الآخر، لا يُغوله ولا يشتمه ولا يهينه.

ثم، إن إشكالية المدّ بجدلية فقه التنزيل في العيش المشترك، ضمن قُطبي ثنائية الأقلية/الأغلبية، عولجت دائماً، ولظروف تاريخية ومحلية بحتة، ضمن سياق تاريخي أحادي الاتجاه قلما انعكس، وهو كون المسلم عاش إسلامه أغلياً ولم تُتَح له قط في ديار الغربية، عدا

¹ أنظر: "الأقليات الإسلامية في الغرب: الجذور التاريخية، الوضع الحاضر، التطلعات المستقبلية".

في تجربة مجهضة في المجر إبان الحروب الصليبية، إمكانية تجريب العمل بظهر مجن الثنائية معكوسة سوى مؤخرًا، بحكم ما تبنته الدولة الإسلامية الناشئة أو الفاتحة من منظور للعالم من خلال ثنائية:

(أ) **دار السلم**: المتسعة دوما بالدعوة،

(ب) **ودار الدعوة**: المتقلصة دوما من جراء انتشار الإسلام، حال إسلام الكثير من دول إفريقيا الغربية واندونيسيا وماليزيا، التي لم يصلها جيش فاتح قط.

لذلك تعذر تطوير فقه أقلّي في المطلق خارج ما كان يطلق عليه: **دار الإسلام**. بل تعذر في أطوار تاريخية حالكة، تطوير **فقه مذهبي أقلّي** ضمن **فقه مذهبي أغلبي**، حتى بداخل الإمبراطوريات والممالك الإسلامية، حال ما ظهر في الدول **الأحادية المذهب**، كما لدى:

1) المغاربة والأندلسيين، المتمذهبين بمظلة **الفقه المالكي**،

2) والعراق **بالفقه الحنفي**،

3) والشيعية **بالفقه الزيدي** أو **الجعفري**،

4) والخوراج **بفقه أبي الشعثاء جابر بن زيد**،

ضمن دولهم المذهبية، التي لم تكن تقبل بالمخالف، إلى درجة أن فقه **الاختلاف المذهبي**، لم يكن ليُكتب له من ازدهار، أو لفقائه من انتشار في مثل هذه الدول، سوى في النادر، حال ما حصل مع الفقيه المالكي:

(أ) أبي بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري **الطرطوشي** (451 هـ/1056 م - 520 هـ/1126 م)² الذي تخصص في فقه الاختلاف، ووجد نفسه **"مجنون مسكن"** في بيئته الأندلسية المتعصبة لفقه مالكي محض، غير معني بالخلاف، مُرغماً من أجل التماهي مع خصوصية تخصصه، على الهجرة خارج الأندلس والاستقرار بمصر، أو حال صنوه الفقيه المخضرم:

² منسوب إلى مدينة طرطوشة (Tartosa) بشرق الأندلس.

(ب) أبي محمد: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي (384 هـ - 456 هـ/1064م) (صورة لتمثاله أمام باب إشبيلية بمدينة قرطبة) ، الذي حورب بضرارة لا توصف من طرف مالكية وقته، حيث تماثلوا على محاربتة ومحاربة أفكاره، وظلوا يجلونه من بلدة إلى بلدة، ومن قرية إلى قرية إلى أن انتهى به المطاف في آخر الأمر إلى قرية له تسمى "منت لشم" كان يملكها، فأقام بها مُحاصراً لا يُغادرها وكأنه تحت الإقامة الإيجابية!، إلى أن أتاه أجله رحمه الله وهو على هذه الحال.



ولم تعمر الأندلس بعده إلا قليلاً!

ولم يكن غريباً، وعمى التقليد ماسك بالرقاب، أن يتطور جدل الخلاف والاختلاف كممارسة وتطبيق وفعل، فقط إبان حكم الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى أيام العباسيين والعثمانيين.

وهذا ما يفسر إلى حد كبير، كون الدفع بالفقه الأقل صوب الممارسة أو التنزيل وإلى آفاق جديدة، لم يكن مطروحاً كإشكالية لمسلمي المهجر في سالف هذه العهود، ولا كان مطروحاً لهم كمعطى على محك العيش المشترك كخيار، سوى في أيامنا هذه.

فلئن استحضرننا تجربة مسلمي الأندلس بعد سقوطها في أيدي المسيحيين، فأول ما يسترعى انتباهنا، هو أن محاكم التفتيش عملت جاهدة، لقرون على اجتثاث الفقهاء من بين الجماعة خاصة، لأنهم كانوا سواء في نظرها أو في نظر جماعات المسلمين حملة الدين³.

وتأتي بعد تجربة الأندلس، ومواكبة معها تجربة مسلمي المجر إبان الحروب الصليبية.



³ أنظر بعض تلك المآسي في كتابنا "مدرسة ابن حزم الأوروبية في النقدية التاريخية للكتب المقدسة: رسالة في التسامح"

وأهم مصدر عن طائفتهم: "معجم البلدان" لياقوت الحموي الذي التقى بأحدهم في مدينة حلب، وسماهم: "الباشغرد". وكان قد تعرّف عليهم سنة 626 هـ/1228 م. وذكر ياقوت في مادة "باشغرد":

وأما فإني وجدت بمدينة حلب طائفة كبيرة يُقال لهم الباشغردية، شقر الشعور والوجوه، يتفقون على مذهب الإمام أبي حنيفة، رضي الله عنه.

فسألت رجلاً منهم عن بلادهم وحالهم، فقال:

أما بلادنا فمن وراء القسطنطينية في مملكة أمة من الإفرنج يُقال لهم الهنكر (الهنغار)، ونحن مسلمون رعية لملكهم في طرف بلاده نحو ثلاثين قرية، كل واحدة تكاد تكون بليدة، إلا أن ملك الهنكر لا يمكننا أن نعمل على شيء منها سواً خوفاً من أن نعصي عليه، ونحن في وسط بلاد النصرانية، فعن شمالنا بلاد الصقالية، وقبيلنا بلاد الباب يعني روميا، والباب رئيس الإفرنج، وهو عندهم نائب المسيح، كما هو أمير المؤمنين عند المسلمين، ينفذ أمره في جميع ما يتعلق بالدين في جميعهم.

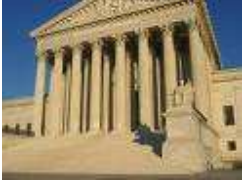
ولساننا لسان الإفرنج وزينا زيهم ونخدم معهم في الجندية ونغزو معهم كل طائفة لأنهم لا يقاتلون إلا مخالفين الإسلام.

وأضاف ياقوت: فسألتهم عن سبب إسلامهم مع كونهم في وسط بلاد الكفر؟ فقال:

سمعت جماعة من أسلافنا يتحدثون أن قدم إلى بلادنا منذ دهر طويل سبعة نفر من المسلمين في بلاد البلغار، وسكنوا بيننا وتلطفوا في تعريفنا ما نحن عليه من الضلال، وأرشدونا إلى الصواب من دين الإسلام، فهدانا الله، والحمد لله، فأسلمنا جميعاً، وشرح الله صدورنا للإيمان، ونحن نقدم إلى هذه البلاد ونتفقه فإذا رجعنا إلى بلادنا أكرمنا أهلنا ولأولنا أمور دينهم.

عرفت المجر الإسلام في أواخر القرن الرابع الهجري. وقد كان الحامل لبذرة الإسلام إلى هذه الديار، بعض القبائل البلغارية التي هاجرت إلى المجر واستوطنت الثلاثين (30) قرية الواردة عند ياقوت وعملوا على نشر الإسلام بين سكانها حتى غدت مواطنهم قرى إسلامية خالصة، قيل أن يُقلب لهم ظهر المجن ويجبرون على التنصير أو الموت!

وقد أتيح للإسلام أن يدخل هذه الديار مرة أخرى مع قدوم الفتح العثماني للمجر سنة 949 هـ/1586م والذي استمر إلى سنة 1098هـ/1687 م.



هذا، وقد أسس المسلمون المجريون خلال هذه الفترة في مدينة بودابست لوحدها حوالي: 61 مسجداً جامعاً و 22 مسجداً للصلوات الخمس، وعشر مدارس إسلامية، زيادة على بعض المكتبات الدينية.

لذلك، تعتبر دراسة التجريبتين الموريسكية (نسبة إلى مسلمي الأندلس بعد السقوط) والمجرية من الأهمية بمكان لغنائهما، من أجل أخذ العبرة والتجاوز. لأن الإشكالات التي عانوا منها، لا زالت حاضرة معنا، وإن بأشكال وأنماط وصور مختلفة.

ولعل ما يعقد من هذا الإشكال في عصرنا الحاضر، المنحى الجديد في تفشي ظاهرة البلقنة الكونية المجتمعية التي تكاد تعم كل دول العالم.

إذ مع إطلالة القرن الخامس عشر الهجري/ الحادي والعشرين الميلادي، برز إلى الوجود وضع كوني جديد، أهم ما يميزه ما يمكن أن نتصالح على تسميته تجاوزاً: **السلام الإمبراطوري الأمريكي**، (PAX AMERICANA)، الذي يقتفى من جهة الممارسة الهيمنية أنموذج **السلام الإمبراطوري الروماني** (PAX ROMANA) القديم، الذي امتد لأكثر من ألف عام.

ومن غريب الصدف، من وجهة نظر تاريخية بحتة، أن يعجب مؤسسو الدولة الأمريكية أيما إعجاب، بالدولة الرومانية وليس الإغريقية، إلى درجة أنهم تبنوا أنماطها المعمارية والمواصلاتية بحذافيرها تقريباً، كما تشهد بنايات قصور العدالة (الصورة بواشنطن) والمؤسسات الحكومية للدولة في كل مدينة من مدن أمريكا والطرق السيارة الكبيرة التي تخترق أمريكا طولاً وعرضاً.

ولعل ما ظل يُميز الإمبراطوريات عامة القبول بالتسامح مع المخالفين في الاعتقاد، كثنم لاستتباب السلم في الداخل.

وهو المنحى الذي ظلّ سائداً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، على ما عاين الجميع، إلى

ما قبل إعلان ميخائيل غورباتشوف لـ "البريسترويكا" (Перестройка) (perestroika)



(الإصلاح وإعادة البناء) الروسية (الصورة) وسقوط جدار برلين في السادس والعشرين

من ديسمبر سنة 1989 المنهي للحرب الباردة بين القطبين العالميين يومها.

وقد ظل العم سام يراهن على اصطفاة الشعوب الإسلامية والعربية بجانبه كحلفاء استراتيجيين ضد الاتحاد السوفيتي الملحد طوال فترة الحرب الباردة بين القطبين، التي بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، واستمرت إلى 11 سبتمبر 2001، يوم الهجوم على برجى مانهاتن



بنويويورك (الصورة) ، لتتقلب الأمور رأساً على عقب بعد ذلك!

ويرجع السبب الأول بالأساس، من وجهتي نظر تاريخية وسياسية، إلى كون الإسلام يُمثل نظاماً سياسياً شاملاً:

(1) يجمع بين الدين والدنيا معاً، ولا يفصل بين الحقلين من جهة الممارسة، حيث يعتبر الكون وما فيه كله لله، والإنسان إنما هو مستخلف فيه، ليُمتحن في كيفية تحمل المسؤولية، تجاه الكون والخليقة والأغيار. وهي مهمة تدخل في حيز فروض العين على المسلمين حيثما مثلوا أغلبية ساحقة.

(2) ويعترف الإسلام بصفته ديناً عالمياً جاء ليحكم الناس ويسوسهم بالعدل، بوجود المخالفين في أية منظومة اجتماعية أو سياسية، ويكونهم مخاطبين محاورين دائمين، بحقوق وواجبات، لا تغط ولا تنتهك تحت أي مبرر أو ذريعة من طرف الأغلبية، وبأن لهم من الأمر في تسيير وتدبير الأمور والمشاركة السياسية نصيب وافر مفتوح

شُرِّعاً على الاجتهاد الأئف والمستجد، بحسب ظرف المكان
والزمان والبيئة.

(3) كون الأقلية المسلمة في أية دولة أغلبية لا تنازع الأمر، ولا
تطلب أكثر من المعاملة بالمثل، التي تحظى بها الأقليات غير
الإسلامية في الدولة الإسلامية وغيرها ممن تتبنى هذه
المبادئ العامة.

وهي ثلاث مظاهر لا وجود لها في المسيحية، كما تطورت على يد القديس بولص للاعتبارين
التاريخيين والعقديين التاليين:

- (1) كون الإيمان بالمسيح بالنسبة للبولصيين كاف للحصول على الخلاص،
- (2) الفصل بين الدنيا والدين، بتبني المقولة الشهيرة المنسوبة للسيد المسح عليه السلام:
اعط ما لله لله، وما لقيصر لقيصر.



وهو موقف سيتخذ له مجرى آخر على يد البابا جرجس السابع (Gregory VII) الذي شغل منصب البابوية خلال الفترة (1073 - 1085)، وأعلن حرباً



شعواء على هنري الرابع (1050 - 1106) ملك ألمانيا منذ سنة 1056 وإمبراطور
روماني مقدس من سنة 1084 إلى تنازله الإجماري على العرش في عام 1105، حيث سيذهب
البابا إلى القول بأن الكنيسة:

- (1) أسسها المسيح لتقوم بمهمة جعل كل البشرية تعيش تحت قانون وحيد هو إرادة الله،
- (2) وبأن قدسية الكنيسة كمؤسسة هي فوق كل المؤسسات الإنسانية، ويجب أن تشرف
على الدولة العلمانية؛
- (3) وبأن البابا، بصفته رئيساً للكنيسة، هو خليفة الله في الأرض، وبالتالي فعصيانه هو في
حد ذاته عصيان لله، ويضاهي الارتداد عن المسيحية.

وهي عقيدة جعلت الكنيسة على خط تماس مع الحكم المدني - الديني الذي كان بتقصصه الأباطرة المقدسين بدورهم.

وبالرغم من إقرار جرجس السابع بوجود حالة نستوجب التعايش ما بين الحكم المدني والدولة الكنسية، إلا أنه لم يكن يخامرهُ أدنى شك في أي المؤسساتين يجب أن تكون لها اليد العليا على الأخرى في كل الأمور.

وستجبر الكنيسة الكاثوليكية، بعد مخاض عسير وحروب دامية، على الإذعان للدولة المدنية من جديد إبان النهضة الأوروبية، بسبب الاحتكاك المباشر بالمسلمين في كل من الأندلس وصقلية وجنوب إيطاليا، وترجمة تراثهم العلمي وتدريبه في الجامعات الأوروبية، لينعت أحرار الفكر المؤسسة البابوية بكونها تعدت حدود اختصاصها حين ترامت على مؤسسة الحكم، الذي ورثته من الإمبراطورية الرومانية إبان تمسح الأباطرة، وهو ما جعلها تمشي برأسين متنافرين:

(4) البولصية الخلاصية، التي طلقت الجانب الشرعي والحكمي من الديانة اليهودية، معتبرة أن المسيح عليه السلام، حرر المسيحيين من إصر وغل الشريعة بحسب ادعاء بولص، وهو ما ينفيه القرآن جملة وتفصيلاً.

(5) وحكم أباطرة الرومان، الذين كانوا يؤلهون ذواتهم وينشئون معابد للتعبد بأشخاصهم!

وهكذا، وبين عشية وضحاها، انقلب التسامح تجاه الإسلام الذي ظل سائداً خلال فترة الحرب الباردة، إلى حرب شبه معلنة، لأن صقور العم سام من اليمين المتطرف، المعروفين بتفوقهم الفكري وصليبيتهم الدفينة، اكتشفوا أن الإسلام يعبر عن ظاهرة سياسية، على خلاف ديانات الشرق الأقصى: الطاوية والبوذية والكونفوشية مثلاً، التي لم يكن لأية ديانة منها خطورة سياسية، إلى أن وقعت الأحداث الأخيرة في بورما، حيث خرج رجالات الدين اليوديين المكونين ل 90 % من شريحة البلد البالغ تعدادهم حوالي 45 مليون نسمة بحسب إحصاء سنة 1995 في



مظاهرات سلمية حاشدة ضد حكم الجيش للبلاد منذ 1962.

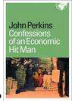
وهو ما حمل نذير شؤم بعواقب وخيمة، ليس على الأقليات المسلمة بداخل أمريكا لوحدها ونسيجها الاجتماعي المخضرم وإنما على صعيد الكون كله.

وبما أن ما يميز عالم السياسة في الغرب عامة وأمريكا خاصة، انعدام الوازع الأخلاقي وتبني الماكيافيلية (نسبة إلى السياسي ومنظر الحرب الإيطالي: نيكولو ماكيافيلي (Niccolò



(Machiavelli) (1469 - 1527) { الفجة مع الخصوم، فبمجرد أن توجد فئة من المجتمع قادرة على الاستحواذ على السلطة، وافتعال المبررات لشن الحرب على عدو هلامي، ليس محصوراً بالضرورة، في دوله أو تحده جغرافياً، باسم شبح الإرهاب، والمطابقة العلنية بينه وبين الإسلام، الدين الذي يعتنقه شطر مهم من المجتمع الأمريكي، ينبئ بأن الإشكال في تصريف أمور العالم بعقلانية، لا زال بعيد المنال!

الشاهد، هو أنه بالرغم من تبيين الجميع، وإن حين ولآت مناص، بأن الغرض المبيت من شن الحرب على **صدام حسين**، إنما كان للاستيلاء على البترول العراقي، كما ظل الرجل يصرح بذلك جهاراً، وليس أسلحة الدمار الشامل، ولا غيرها من المبررات المفتعلة، ووافقه على ذلك القاتل الاقتصادي: جون بيركينز (John Perkins) في كتابه الشهير:



اعترافات قاتل اقتصادي بأجر " (Confessions of an Economic Hit Man) ، الذي أكد بأن أمريكا كانت قد عرضت على صدام، وهي التي كانت أوصلته إلى حكم العراق، ما قبلت به **المملكة العربية السعودية** بالنسبة لتغطية الدولار بالنفط، إلا أنه تأبى عليها ورفض، وهو سبب طلب أمريكا برأسه!

وأضاف بيركينز: لو أن صدام كان قبل بالعرض لظل في مكانه!
وهو ما أكده مسئولون آخرون عملوا في إدارة بوش.

وهي أخلاقيات يمجها الإسلام، ولا يمكنه سوى أن يقف ضدها ويحاربها، لأنها على طرفي نقيض مع مفهوم التنوع والاختلاف المتسامح في المجتمع، ولما تنبئ به من ويلات واستقطابات حديثة، على ما شاهد العالم في القرن العشرين من قابلية تدميرية هائلة لدى هذه

النظم، بسبب من مصالح أنانية و نرجسية، أفلحت في إبادة ملايين البشر وتدمير مئات المدن على أصحابها، بتخريجات وتبريرات جهنمية وباردة، هي أشبه باعتذار صعاليك، بعد اقتراف جريمة، وليس ما ينتظر المرء من مسئولين ماسكين بزمام الأمور في أوقات حرجة من تاريخ البشرية..

وقد صاحب استفراد أمريكا بالقوة الضاربة في العالم نمطية من التجمعات تتوزع إثنياً بتنوع أعراق أمم الأرض، على شاكله تجمعات اليهود في أوروبا القرون الوسطى، تحاول التأكيد على الهوية والخصوصية، والمحلية، كردة فعل طبيعية ضد تنميط العولمة الزاحف، بمؤسساتها المرادفة من شاكله:

هيئة الأمم المتحدة،
البنك الدولي،
ومنظمة التجارة العالمية الحرة! الجات،
والسبع الكبار... الخ،

وقد انضافت إلى هذه المؤسسات بعض أذرعتها الطويلة من شاكله المنظمات غير الحكومية الممولة من طرف هذه المؤسسات وغيرها، والتي تعمل جاهدة لنشر ذات الأفكار، وبذات الأساليب الفكرانية أو العقديّة، كما تفعل أية مؤسسة دينية أخرى، عندما تركز مبشرة بمذهبها.

وقد غدت هذه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بمثابة الأذرع الطويلة للنظام الهيمني الجديد، الذي يسعى إلى توحيد أنماط الاستهلاك والسلوك والفكر، ولا يحول دون بلوغه مرماه سوى بروز مثل هذه التشظيات، كآخر حصن من حصون الهوية والفرادة دفاعاً عن الذات.

وتوازياً مع هذا المنحى الانعزالي، الذي بني أسسه على النرجسية في التملك، والهوس في الاستهلاك، والأناية في التصرف، فقد بدأت تظهر تجمعات من نوع آخر، مسورة ومحروسة حراسة مشددة، على غرار القصور الإقطاعية (الفيودالية) القديمة في العصور

الوسيطه الأوروبيه، لا تتوزع بحسب الهويات الدينيه أو الإثنيه، وإنما بحسب الثنائيه القديمه المبتذله اجتماعياً:

- المالكون/المعدمون،
- المترفون/الفقراء،

لكن بحديه غير مسبوقة في التضاد، حتى أمكن أن نصف هذه الظاهره، لسعه انتشارها الجغرافيه، بظاهره: "عصر القارونيه" الجديده (نسبه إلى قارون، المترف اليهودي أيام موسى عليه السلام)، حيث لوحظ بروز كتل من المترفين، يتجمعون في شبه جزر سكانيه معزوله ومحروسه ومحصنه، جامعهم المشترك هو الغنى، والاستمتاع الأناني به، بمعزل عن الدين أو العرق، أو أيه مسؤوليه خلقيه أو اجتماعيه، تجاه الآخرين، الفقراء عامه.

وهي ظاهره لا تخرج عن أنماط تشكل المواطن في الغرب ضمن "النموذج المجتمعي المعيار" (Societal Paradigm)، مع كل ما يُصاحب ذلك عادة، من سوء توزيع للموارد، وسوء توزيع للثروه بين المواطنين، وتبيد للطاقة، وإضرار بالبيئه،..إلخ.

والإسلام، الكوني بطبيعته والرسالي في دعوته، والذي يأخذ في المجال الاجتماعي بتساوي الأفراد في الحقوق والواجبات، وفي المجال الاقتصادي بسياسه "الاستخلاف" (Vicegerancy) في الأرض، التي تقوم دعائمها التسخيرية العامه على مبدأ: "الوكالة التدبيريه لموارد الكون" (Universal Vicegerancy Resources Management)، وليس على التملك المطلق لها، ويأخذ في مجال تدبير الثروه الوطنيه أو الكونيه بمبدأ "العدل" عامه و"عدل التوزيع" خاصه، لا يمكن سوى أن يجد نفسه في تصادم مباشر مع المنظور المتشكل في الأفق، وهذا النمط من العيش، وذلك من وجهتين:

(1) وجهه الحق في مال الغير:

﴿وفي أموالهم حق للسائل والمحروم﴾⁴

⁴ سورة الذاريات، الآية 19.

(2) وجهة العدل في التوزيع:

﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾⁵.

أضف إلى هذا أن المسلم، المتفاعل مع عصره، لا بد وأن يكون لنفسه تصوّراً عقلياً وعملياً، من جهة البث في إشكالية قيام مثل هذا النموذج المجتمعي المترف القاروني، المبني أساساً على احتكار الثروة والاستئثار بها دون الجميع.

ثم هو كذلك معني بإيجاد حلول لإشكالية تداعيات الأزمة المستعصية للمنظومة الاقتصادية الرأسمالية العالمية المعاصرة، التي تصيب من اقتصاديات المسلمين ما تصيب من اقتصاديات غيرهم، إن بسبب الخلل الهيكلي في هذه المنظومة، التي تتعامل مع مشاكلها البنوية بتصديرها للخارج كنوع من الحل المؤقت أو الدائم، بحسب ما تسمح به الظروف!، كالإشكالات الاقتصادية - الاجتماعية المعاصرة:

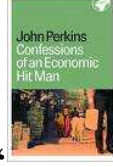
- (أ) التي تسمح بتنقل رؤوس الأموال، دون ما يستوجب ذلك ويستلزم ويصاحب، من تنقل العمال!، أو:
- (ب) الضريبة غير المباشرة التي تأخذها أمريكا من كل دول العالم، بسبب فرضها على الدول المنتجة للبترول، تسعير برميل النفط بالدولار الأمريكي، الذي لا تغطية ذهبية له غير الذهب الأسود⁶ لأنظر تفصيل ذلك بقلم الرجل الذي

⁵سورة الحشر، الآية 7.

⁶ لقد اجتمع عام 1944 وزراء مالية 44 دولة في مصيف "بريتون وودز (Bretton Woods)" الأمريكي وقرروا ربط عملاتهم بالدولار الأمريكي، وربط الدولار بالذهب بقيمة 35 دولاراً لكل أوقية ذهب. وأدى الاتفاق إلى ازدهار التجارة العالمية. وقد نتج عن ذلك استقرار عام في للتعامل بالدولار ليسر تحويله لذهب عند الطلب، حيث إن تثبيت الدولار بالذهب كان يعني أن العملات المتداولة لها قيمة تقابلها من الذهب. وكنتيجة مباشرة لهذه الطمأنينة في التحويل، فقد هاجرت مليارات الدولارات التي لم تكن تكلف الخزينة الأمريكية أكثر من مداد طبعها، لخارج أمريكا بفعل النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي، حتى فاضت عن حاجة العالم.

وكونت هذه المليارات من الدولارات خارج أمريكا قنبلة اقتصادية ملغومة، منذرة بكارثة عظمى، لاحتمال حدوث أزمة لو تواطأ أصحاب الدولارات على تقديمها للخزانة الأمريكية لتستبدل قيمها الذهبية. وهو احتمال أقض مضاجع البنوك المركزية التي كانت تمتلئ خزانها بالدولارات، وكان أول من استشعر الخطر المحقق: البنك المركزي الألماني الذي رفض قبول أية دولارات إضافية، وهي المخاوف التي أدت إلى إغلاق الأسواق المالية في كل من ألمانيا وسويسرا، وهولندا، وبلجيكا، والنمسا في يوم 6 مايو 1971. وعند هذا المحك الصعب، أعلن الرئيس نيكسون عن فك الارتباط بين الدولار والذهب في شهر أغسطس 1971، أي إلغاء

اشتغل على ذلك ثم ندم بعد صحوة ضمير: جون بيركينز في كتابه: "اعترافات



قاتل اقتصادي بأجر" ، أو:

(ت) كنتيجة للتحويلات الهيكلية المخلة بدورة الاقتصاد ككل، الذي انتقل، بحكم قلة فرص الاستثمار المتاحة لرأس المال المتراكم العاطل، من اقتصاد موارد منتج إلى اقتصاد ريع أو اقتصاد كازينو فقاعي تضخمي ومضارب.

فالقارونية كنظام اقتصادي - سياسي، أو ما يمكن أن نتعارف عليه بنظام "القارو نقراطية"، شر مطلق من وجهة نظر اجتماعية صرفه، لأنه يجمع بين أسوأ رذيلتين:

- (1) رذيلة الاستبداد بالمال،
- (2) ورذيلة الاستبداد بالسلطة.

وهما جمعا وتفريقاً، من شر أنظمة الحكم على الإطلاق.

ذلك أنه نظام يعتمد التقنوقراطية العالية الكفاءة في التسيير والتدبير، إلا أنه يظل مطموس البصر والبصيرة من جهة متطلبات العدل الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي الذي يجب أن يسود المجتمع.

وقد طور هذا النظام قدرات فائقة في تجميع قوائم المعلومات عن الأفراد والجماعات، بغية استثمارها في التحكم في قواعد البيانات لتسخيرها في ضبط المجتمع ككل، مما لا يترك مجالاً لمفهوم الحرية بأي معنى من المعاني المبتذلة القديمة، سوى ما يعنيه الانضباط للأوامر والتعليمات المَعَمَّة على شاكلة مجتمع النمل!.

اتفاقية "بريتون وودز." ومنذئذ لم تعد للدولار أية تغطية احتياطية، اللهم ما حققه القتلة الإقتصاديون بأجر، بواسطة الذهب الأسود، للضعف البنيوي للمنتجين، أمام الجبروت الأمريكي؟

ولهذا الملمح الخطير الذي يتميز به هذا النظام، كان لزاماً، أن يدخل الإسلام على الخط، لأنه معنى اجتماعياً وأخلاقياً، بالبحث عن معالجات عملية مقبولة لتدبير، ليس هذا القطاع الغني، الذي استأثرت به أقلية دون الأغلبية، وإنما بتدبير **اقتصاد الفقر والندرة**، ضمن هذه التركيبية المجتمعية المتشظية الطارئة، التي أصبحت تطل وتتهدد معاش ساكنة الأرض قاطبة. وذلك بالبحث عن حلول محلية، والعمل على تطوير منظومة إسلامية عملية متماسكة ومتناسقة من داخل المرجعية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

فالوعي بالمعضلة، يجب أن يدفع بالمسلم حيثما وجد، إلى تبني مشروع عمل، قوامه التفاعل والتشارك، بغية الإسهام في إيجاد الحلول للمسائل المستعصية، وليس التناطح بتنايز الألقاب والأدلجة، كما يحلو للبعض في مقاربة مثل هذه المشكلات أو المعضلات الكونية المشتركة!.

وقد بدأت تظهر ضمن هذا السياق مؤخراً، ومن داخل الساحة الأمريكية والأوروبية، بعض الإرهاصات النظرية، التي تحاول تفادي مزالق التاريخ القديمة، وأخذت على عاتقها تقصي البحث في تحديد معنى "المواطنة الكونية"، ونوع "نظام الحكم السياسي الكوني" الذي يجب أن يسود العالم!، بغية تلافي الوقوع في براثن **"القارونقراطية المتوحشة"**، كنتيجة طبيعية وحتمية لأية ممارسة قارونية.

وبما أن الأقليات المسلمة اليوم أصبحت تشكل جزءاً من نسيج الكثير من دول العالم عامة والغربية منها خاصة، ففرض التأخي والتآزر على الخير، يشملها جميعها، ويضع على كاهلها مسؤولية التواصل مع المحيط، مهما كانت المعوقات والسلبيات، والعمل بالوصية القرآنية التي تقول بالدفع بالتي هي أحسن في كل الأحوال والظروف.

وهو ما يستوجب بالضرورة التحلي بالصبر واختيار التمثيلية القادرة على التواصل والاستفادة من التجارب، رغم ما قد يعتري معاش الأقلية من منغصات نشاز بين فينة وأخرى، والتي ليست بالضرورة لكونهم مهاجرة جدد، ولا لكونهم قلة من جهة التعداد ولا حتى لحدائثة وجودهم لتحويلهم إلى الإسلام من دياناتهم السابقة حيث يكفي التذكير بما عانت منه أكبر أقلية

إسلامية بإطلاق وهي جماعة المسلمين بالهند التي يبلغ تعدادها 120 مليون نسمة، ويأتون في المرتبة الثانية لتجمع المسلمين بعد اندونيسيا.

وقد يتساءل المرء مشدوهاً عن السبب الوجيه الذي جعل الأقلية الهندية أكثر عطاء من جهة العلم والاجتهاد من الأغلبية الاندونيسية!

ولا شك أن السبب المباشر لهذه الظاهرة الملفتة هو استشعار المائة والعشرون مليوناً من مسلمي الهند بالخطر المحقق يهويتهم من طرف بليون من الهندوس، قليلي المتسامح مع المخالفين، على ما نجد له من نظائر في بيئات أخرى أقل تعداداً وعدة. وهو ما حفز الأقلية المسلمة على رفع التحدي بالتدافع الحضاري، جالبين بهذا الموقف النفع للجميع.

وضمن هذا السياق، فقد اتجهت بعض الاهتمامات، إلى التفكير والتنظير في استشفاف واستشرف المستقبل لهذه الأقليات وذلك بالدعوة رأساً إلى تأسيس الصرح المؤسساتي للمشروع المجتمعي الإسلامي في بعض جوانبه وأبعاده الأكثر إلحاحاً ومطلباً من خلال مقاربة الهندسة الاجتماعية لمجتمعاتنا المعاصرة.

انتهى

ويليه الجزء الثاني